

أهمية الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية في الجزائر

دراسة تحليلية للقطاع الصناعي والزراعي وقطاع تكنولوجيا الاعلام والاتصال للفترة 2020-

2023

*The importance of investing in priority sectors in Algeria
Analytical study of the industrial, agricultural, and information and communication
technology sectors for the period 2020-2023*

ط.د. منزل باية¹ / منبر رأس المال البشري والأداء، جامعة الجزائر 03 (الجزائر)

menzoul.baya@univ-alger3.dz

أ.د. وارزقي ميلود / منبر رأس المال البشري والأداء، جامعة الجزائر 03 (الجزائر)

miloudiedf@gmail.com

تاريخ النشر: 2025-12-29

تاريخ القبول: 2025-06-03

تاريخ الاستلام: 2025-02-24

ملخص

تهدف هذه الدراسة للبحث في الأهمية والأسباب التي جعلت الجزائر تختص بعض القطاعات باستثناءات ومزايا وتحفيزات خاصة لجعلها أكثر استقطابا للاستثمارات المحلية والأجنبية، وكيف يمكن الاستفادة من هذه القطاعات لتحقيق الأهداف المسطرة وذلك باتباع منهج وصفي تحليلي، ولا شك أن هناك العديد من الدراسات التي سبقت في البحث عن بعض جوانب هذا الموضوع إلا أن أهمية هذه الدراسة تظهر في وصف وتحليل حجم الاستثمارات في بعض القطاعات الاستراتيجية والتي أظهرت نتائجها ما لهذه القطاعات من أهمية كبيرة في خلق قيمة مضافة حقيقية في الاقتصاد، كما أن توجيه الاستثمارات نحو بعض القطاعات التي تعتبر محركات النمو الاقتصادي، كالزراعة والصناعة وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال له دور مهم في تحقيق الاكتفاء المحلي في البلاد والسير بالاقتصاد المحلي مسافات كبيرة نحو تحقيق التنمية.

تصنيف JEL : L53 ؛ L78 ؛ M00.

Abstract:

This study aims to reveal the importance and reasons for Algeria's focus on some sectors by granting them special exceptions, advantages, and incentives that make them more attractive to local and foreign investments, and how these sectors can be exploited to achieve the set goals. There is no doubt that many studies have preceded in researching some aspects of this topic. Still, the importance of this study appears in describing and analyzing the volume of investments in some strategic sectors, the results of which showed the great importance of these sectors in creating real added value in the economy, as well as directing investments towards certain sectors that are considered the engines of economic growth, such as agriculture, industry, and the information and communication technology sector, plays an important role in achieving local self-sufficiency in the country and moving the local economy great distances towards achieving development.

Keywords: Investment policies -Priority sectors-Investment opportunities - Strategic projects -Vital sectors
Jel Classification Codes : L53 ; L78 ; M00.

¹ المؤلف المرسل: منزل بابة الإيميل: Email@yahoo.fr

I. تمهيد :

يعتبر الاستثمار أحد أهم أعمدة الاقتصاد وركائزه، إذ تؤسس عليه معظم خطط التنمية عموما، إلا أنه قد تظهر أحيانا في بعض السياسات الحكومية ضرورة لتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات معينة أو مناطق محددة من خلال تشجيعها بتحفيظات واختصاصها بمزايا وفرص استثمارية وذلك لغرض تحقيق أهداف محددة ومدروسة مسبقا، وفي خطتها لتحقيق التنمية الاقتصادية وتقليل هيمنة قطاع المحروقات أعطت الجزائر الأولوية لبعض القطاعات التي تمتلك القدرة على خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وتعزيز تنافسيته والتي أسمتها بالقطاعات ذات الأولوية وسعت إلى توجيه الاستثمارات نحو هذه القطاعات لأهميتها في النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية، وفي سياق توضيح ذلك تبحث إشكالية هذه الدراسة في الأهمية التي جعلت من هذه القطاعات ذات أولوية، وخاصة القطاع الصناعي والزراعي وقطاع تكنولوجيا الاعلام والاتصال.

1.I- إشكالية البحث :

انطلاقا مما سبق تمت صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما هي أهمية توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الأولوية في الجزائر؟

2.I- فرضيات البحث :

تم اقتراح هذه الفرضيات كإجابات لمبدئية للإشكالية السابقة والتي سنحاول إثبات صحتها لاحقا وهي:

- تهدف الجزائر من خلال توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الاستراتيجية إلى بناء اقتصاد قوي ومتنوع والتقليل من هيمنة قطاع المحروقات.
- يعرف الاستثمار في قطاعي الصناعة والزراعة محدودية واضحة في الحجم والنمو.
- تكمن أهمية هذه القطاعات في قدرتها الكبيرة على خلق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد وتحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي وتعزيز تنافسيته.

3.I- أهداف البحث :

تهدف الدراسة إلى البحث في الأسباب التي تدفع بالدولة إلى توجيه الاستثمارات نحو قطاعات معينة دون غيرها، ومعرفة القطاعات التي توليها الجزائر أهمية في برامجها التنموية، وتحليل واقع الاستثمار في هذه القطاعات وبالأخص منها القطاع الزراعي والصناعي وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بالإضافة إلى توضيح أهميتها ودورها في ترقية الاقتصاد المحلي والقيمة التي تضيفها للاقتصاد في الجزائر.

4.I- أهمية البحث :

لا شك أن هناك حاجة وضرورة لدراسة بعض القطاعات الاستراتيجية والكشف عن الفرص التي تساهم بها في دفع عجلة التنمية، والوقوف على نقاط القوة والضعف في كل قطاع لإظهار أهمية التركيز على تنمية هذه القطاعات وخلق استثمارات واعدة فيها.

5.I. منهج الدراسة:

يتطلب تحقيق أهداف الدراسة البحث بأسلوب وصفي تحليلي من جهة للإلمام النظري بكل متغيرات الدراسة ووصفها وصفا عمليا ومن جهة أخرى تحليل معطيات وبيانات بعض القطاعات للوصول إلى بيان الأهمية المرجوة من الدراسة.

6.I. محاور الدراسة: للإحاطة بكل جوانب الموضوع تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور رئيسية:

- المحور الأول: الإطار النظري للاستثمار
- المحور الثاني: واقع الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية في الجزائر
- المحور الثالث: فرص الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية في الجزائر.

II. الإطار النظري للاستثمار

على الرغم من أنه قد تكررت الإشارة إلى موضوع الاستثمار في العديد من الدراسات النظرية ومن زوايا متعددة اقتصاديا واجتماعيا، إلا أنه يجدر الإشارة إلى بعض المفاهيم حول الاستثمار وتوضيح أهميته من بعض الجوانب التي تركز عليها الدراسة.

1.II. تعريف الاستثمار

على المستوى النظري ورد تعريف الاستثمار بأوجه مختلفة وجوانب عديدة وتم هنا ذكر بعض هذه المفاهيم التي تنطوي على تعريف مبسط لمعنى الاستثمار في الأدب الاقتصادي حيث يعرف بأنه:

- "استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة، اللازمة لعمليات انتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها" (بهوري، 2019)
- "استخدام الأموال في الإنتاج إما مباشرة بشراء الآلات والمواد الأولية وإما بطريقة غير مباشرة بشراء الأسهم والسندات." (مناصيرية، 2022)
- "تكوين رأس المال واستخدامه بهدف تحقيق الربح في الأجل القريب أو البعيد بشكل مباشر أو غير مباشر." (قبايلى، 2012)

ومن هذه التعاريف يمكن القول أن كل المفاهيم المتعلقة بالاستثمار تنطوي على معنى موحد يدور حول توظيف راس المال في سبيل تنميته ومضاعفة الأرباح.

2.II. أهمية الاستثمار

يعتبر الاستثمار بكل أنواعه من أهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية إذ يتم التركيز على تشجيعه ودعمه في العديد من البرامج والسياسات الحكومية بالنظر لأهميته التي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- توفير التكنولوجيا وتسهيل حصول الدول المضيفة على التقنيات الحديثة والمتطورة وكذا الخبرات الإدارية والفنية خاصة في بعض القطاعات.

- خلق فرص عمل جديدة وزيادة الطاقة الإنتاجية من جهة، والمساعدة في تنمية وتدريب الموارد البشرية في الدول المضيفة من جهة أخرى.
- تحسين نوعية الخدمات والمنتجات، وتقليل التكاليف وبالتالي زيادة تنافسية الأسواق وتشجيع المنافسة المحلية وتقليل الاحتكار. (شاهر، 2019)
- زيادة الإنتاج والإنتاجية وبالتالي زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد وتحسين معيشة المواطنين.
- زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة.
- توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والاداريين والعمال الماهرة، وإنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين مع إمكانية تصدير الفائض منها إلى الخارج ما يوفر العملات الأجنبية ويشكل مصدر متجدد للحصول على رؤوس الأموال الأجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات وزيادة تكوين رأس المال وكذا تمويل برامج التنمية.
- الإسهام في تنمية الملكية الوطنية ومساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وذلك من خلال مساهمة أفراد المجتمع في استحداث مشروعات جديدة.
- فتح أسواق جديدة للتصدير خاصة وأن الشركات متعددة الجنسيات لها إمكانية أفضل للنفاذ إلى أسواق التصدير بما تملكه من مهارات تسويقية عالية. (رحمان و بيداء، 2017)

3.II. مفهوم القطاعات ذات الأولوية

تساهم الاستثمارات الموجهة في دفع النمو الاقتصادي من خلال تعزيز القدرة الإنتاجية وخلق فرص العمل وتشجيع الابتكارات التكنولوجية وزيادة الإيرادات الحكومية، (JITENDRA, 2023, p. 33) وقد ساعدت السياسات والتدابير التي انتهجتها الجزائر لتشجيع الاستثمار وتوجيهه نحو القطاعات المنتجة في التقدم خطوة نحو تنويع الاقتصاد وتبني قطاعات تساهم بشكل فعال في خلق قيمة مضافة اقتصادية (سلع وخدمات) وقيمة مضافة اجتماعية بتوفير فرص العمل، (قريد و زنات، 2017) وفي ذلك وضعت الجزائر العديد من السياسات والتدابير التي سعت من خلالها إلى توجيه الاستثمار لبعض القطاعات التي أعطتها الأولوية وخصتها بمزايا وتحفيزات متنوعة لجذب المزيد من الاستثمارات إليها وذلك بغرض ترقيتها من جهة ولفعالية هذه القطاعات والقيمة التي تضيفها للاقتصاد والتنمية من جهة أخرى، وقد ورد ذكر هذه القطاعات والتي خصص لها نظام تحفيزي خاص يعرف بـ "نظام القطاعات" في المادة 26 من قانون الاستثمار وهي: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2022)

- قطاع المناجم والمحاجر
- قطاع الفلاحة وتربية المائيات والصيد البحري
- الصناعات والصناعة الغذائية والصناعة الصيدلانية والبتروكيميائية
- الخدمات والسياحة
- الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة
- اقتصاد المعرفة وتكنولوجيات الاعلام والاتصال

ويلاحظ أن كل هذه القطاعات ذات أهمية وأولوية في مشاريع التنمية والتوجهات الدولية الحديثة الرامية إلى العصرية والاندماج في الاقتصاد العالمي، إلا أنه سيتم التركيز في هذه الدراسة على بعض القطاعات فقط ويتعلق

الأمر بالقطاعات المنتجة للسلع دون تلك المنتجة للخدمات والتي تساهم بشكل فعال وملموس في خلق الثروة وتحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية باعتبارها قطاعات شاملة تحوي كل القطاعات الأخرى ونختص هنا بذكر القطاع الزراعي والقطاع الصناعي بالإضافة إلى قطاع تكنولوجيا الاعلام والاتصال والذي تم ذكره لما له من أهمية ودور رئيسي في تحديث وعصرنة جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها قطاعي الزراعة والصناعة وخاصة مع الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة في رقمنة كل القطاعات وبالتالي فإن تحفيز الاستثمار في هذا القطاع من شأنه أن يعود بمزايا مضاعفة على باقي القطاعات الأخرى التي أصبحت تعتمد على الرقمنة بشكل كبير في كل أنشطتها.

III. واقع الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية في الجزائر

تبنت الجزائر في السنوات الأخيرة العديد من السياسات والاصلاحات التي تهدف من خلالها إلى تحسين واقع الاستثمار وخاصة في القطاعات الاستراتيجية وعلى رأسها القطاع الزراعي والصناعي وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ولكن لا يزال الاستثمار في هذه القطاعات يواجه العديد من التحديات التي تحول دون الوصول للنتائج المطلوبة، ومن هنا تظهر الحاجة إلى تحليل هذا الواقع والوقوف على مدى مساهمة هذه القطاعات في ترقية الاقتصاد المحلي ودورها في بناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة والإنتاج.

III.1. واقع الاستثمار في الجزائر:

يعد تحقيق النوع الاقتصادي من أولويات برامج التنمية في الجزائر والتحدي الرئيسي للبلاد حيث لا يزال النمو الاقتصادي في الجزائر يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات إذ تزايد معدل النمو الاقتصادي من 3.6% سنة 2022 إلى 4.2% سنة 2023 مدفوعا بقطاع الهيدروكربون والصناعة والبناء والخدمات، (AFRICAN DEVELOPMENT BANK GROUP, 2024) وهو ما تسعى الحكومة للتقليل منه من خلال تشجيع الاستثمار محليا وخارجيا حيث أحصت الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار ما بين سنتي 2022 و2024 مجموع 9063 مشروع مسجل بقيمة مالية تقدر بـ 4027.2 مليار دينار جزائري يقابلها حوالي 222816 منصب شغل محتمل. (موقع الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، بلا تاريخ)، كما عرف الاستثمار الخام تحسنا واضحا وذلك ابتداء من سنة 2021 وهو ما يبينه الجدول أدناه حول نسب الاستثمار الخام للسنوات من 2020 إلى 2023.

الجدول (01): الاستثمار الخام ونسبته من إجمالي الناتج الداخلي الخام

السنوات	2020	2021	2022	2023
الاستثمار الخام (مليار دينار)	9877.3	9833.8	11162.4	12298.1
نسبة الاستثمار الخام من إجمالي الناتج الداخلي الخام (%)	42.9	39.1	34.9	73.7

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر (التطور الاقتصادي والنقدي)، 2024، ص 111

كما بلغ عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2023 ثمانية مشاريع بتكلفة قدرها 684 مليون دولار و1458 منصب عمل. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2024) ويبين الجدول أدناه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر والخارجة منها وذلك ما بين السنوات (2020-2023):

الجدول (02): تدفقات الاستثمار المباشر بالجزائر (مليون دولار)

السنوات	2020	2021	2022	2023
الاستثمار الأجنبي الجزائري بالخارج	15	52-	71	87
الاستثمار الأجنبي الخارجي بالجزائر	1140	870	255	1216
صافي الاستثمارات المباشرة	1128	921	183	1130
الاستثمارات الأخرى	1301	2237	1092-	178-

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر (التطور الاقتصادي والنقدي)، 2024، ص 123

عرف صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة ارتفاعا كبيرا من حوالي 183 مليون دولار سنة 2022 إلى 1130 مليون دولار في سنة 2023، بينما تشهد الاستثمارات الأخرى تغيرات مستمرة طيلة الأربع سنوات المذكورة وتراجع سلبي واضح وهو ما يدل على صلابة الاستثمار الخارجي مقارنة بالاستثمارات الأخرى.

2.III. الاستثمار في القطاع الزراعي:

يواجه القطاع الزراعي في الجزائر العديد من القيود مثل انخفاض مستويات الاستثمار وأتمتة المزارع والحاجة إلى بناء القدرات والاحاطة بالممارسات الزراعية الجيدة، تعتمد البلاد بشكل كبير على الواردات للمنتجات الأساسية، ولا يزال أداء القطاع يعتمد على الظروف الجوية الغير متوقعة، ووفقا لما أحصته سنة 2021 فإن القطاع الزراعي يشغل حوالي 10.4 % فقط من السكان العاملين، (AFRICAN DEVELOPMENT BANK, 2023) كما بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الزراعة ما يقارب 8010 مؤسسة في سنة 2021 وحوالي 8404 مؤسسة في نهاية سنة 2022، بزيادة قدرها 394 مؤسسة وهو ما يمثل نسبة 0.62 % من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ككل، منها 82 مؤسسة عمومية تضم 3578 عامل وحوالي 8322 مؤسسة خاصة. (Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique, 2023) بالرغم من محدودية هذه النسب إلا أنها تتطور بشكل ملحوظ ولا شك في أن المزيد من الرقابة والمتابعة من قبل الجهات المعنية كفيلة بخلق واقع أفضل وملمس على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، ويظهر الجدول أدناه توزيع إجمالي الناتج الداخلي بالنسبة لقطاع الزراعة والصيد والغابات وذلك للسنوات ما بين: 2020-2023.

الجدول (03): توزيع إجمالي الناتج الداخلي لقطاع الزراعة والصيد والغابات.

السنوات	2020	2021	2022	2023
القيمة (مليار دينار)	2619.8	2759.2	3323.1	4204.4
النسبة من إجمالي الناتج الداخلي الخام (%)	12.5	11	10.4	12.9

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر (التطور الاقتصادي والنقدي)، 2024، ص 112

يلاحظ من الجدول تزايد قيمة الناتج الداخلي للقطاع بشكل ملفت لكن نسبته من إجمالي الناتج الداخلي الخام متغيرة عبر السنوات وهي نسبة قليلة جدا بالنظر لأهمية القطاع.

3.III. الاستثمار في القطاع الصناعي:

يعد القطاع الصناعي من أكثر القطاعات استقطابا للاستثمار إذ حظي بحصة 50 % من الاستثمارات المسجلة في سنة 2020، ويحصى القطاع ما قيمته 606847 من عدد مناصب الشغل المصرح بها، (موقع وزارة

الصناعة والانتاج الصيدلاني، بلا تاريخ) كما بلغ عدد المشاريع الممولة في القطاع إلى نهاية سنة 2022 حوالي 12950 مشروع بقيمة مالية قدرها 61498.81 مليون دينار جزائري. (Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique, 2023)

تطور مجموع قيمة الناتج الداخلي لقطاع الصناعة طيلة السنوات الثلاثة من 2020 إلى 2022 ثم عرف انخفاضا واضحا في سنة 2023 في كل من الصناعات التحويلية والصناعات الاستخراجية، كما أن نسبة هذا الناتج من إجمالي الناتج الداخلي الخام انخفضت أيضا في نفس السنة مقارنة بالسنوات السابقة.

الجدول (04): توزيع إجمالي الناتج الداخلي للقطاع الصناعي

2023	2022	2021	2020		
5237.2	6278.3	3260.5	1542.6	القيمة (مليار دينار)	الصناعات
16.1	19.6	13	7.4	النسبة من إجمالي الناتج الداخلي الخام (%)	الاستخراجية
2533.8	3283.8	2060.1	1313.2	القيمة (مليار دينار)	الصناعات
7.8	10.3	8.2	16.3	النسبة من إجمالي الناتج الداخلي الخام (%)	التحويلية
7771	9562.1	5320.6	2855.8	المجموع	

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر (التطور الاقتصادي والنقدي)، 2024، ص 112

4.III. الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال

يساهم قطاع الاتصالات في بناء أساس الاقتصاد الرقمي، إلا أن مساهمته في هذا القطاع في الجزائر محدودة جدا نظرا للعديد من العراقيل المتعلقة بتأطير المعاملات الالكترونية وندرة القوانين التي تنظم هذا النوع من المعاملات بشكل يلائم التداعيات الكبيرة للثورة الرقمية، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية لشبكات الانترنت والتي تشكل العقبة الرئيسية أمام تحول الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد رقمي. (بوعمرة، 2021) ومع ذلك يشهد هذا القطاع تناميا متزايدا في الآونة الأخيرة حيث صنف الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية الجزائر في المرتبة الثالثة الأكثر ديناميكية في العالم، وتم تصنيفها ضمن الدول التي أحرزت تقدما كبيرا في مجال تطوير تكنولوجيا الاعلام والاتصال، (موقع الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، بلا تاريخ) كما صنفت شبكة الأنكاد الشبكة العالمية لريادة الأعمال بوابات معلومات تسجيل الأعمال في الجزائر من بين أفضل البوابات في العالم. (Islamic Development Bank, 2022)، وبالآرقام تمثل قيمة الاستثمارات وخدمات الاتصال التي قامت بها الكيانات التي تقدم شبكات أو خدمات الاتصالات بما في ذلك الخدمات الثابتة والمتنقلة وخدمات الانترنت فضلا عن نقل إشارات التلفزيون لشراء أو ترقية الأصول الثابتة، حوالي 852 مليون دولار أمريكي سنة 2021. (ORGANISATION OF ISLAMIC COOPERATION, 2022) وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات التي قام بها متعاملو الاتصالات الإلكترونية الحائزين على الرخص (النقل، الثابت، VSAT، GMPCS) تمثل 99% من الحجم الإجمالي للاستثمارات أي ما قيمته 103.74 مليار دينار. (سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، 2023)

وبالنسبة لمناصب العمل التي تم خلقها من طرف متعاملي قطاع الاتصالات الالكترونية فقد عرف عدد الموظفين نموا نسبته 5.82 %، حيث كان عدد الموظفين سنة 2022 في حدود 34009 موظف، وارتفع إلى ما يعادل 35987 موظف في سنة 2023، كما يساهم متعاملو الهاتف الثابت والنقل بنسبة 86% في مجموع التوظيف في قطاع الاتصالات الالكترونية. (سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، 2023).

ويحظى القطاع بتأطير ودعم كبير من طرف الحكومة حيث أعلنت مؤخرا عن العديد من المبادرات لتسريع التحول الرقمي للاقتصاد وذلك لتعزيز الكفاءة والابتكار ومحو الأمية الرقمية، كما قامت بالعديد من التدابير لتعزيز تطوير التجارة الالكترونية والدفع عبر الانترنت من خلال تقديم الحوافز الضريبية ودعم انشاء منصات التجارة الالكترونية استنادا إلى القانون 05-15 المؤرخ في 10 ماي 2018، (AFRICAN DEVELOPMENT BANK, 2023, p. 08) وتتمثل أهم النصوص التشريعية التي تحكم القطاع فيما يلي: (موقع الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، بلا تاريخ)

- القانون رقم 04-09 المؤرخ في 05 أوت 2009، الذي يحدد القواعد الخاصة بمنع ومكافحة الجرائم المتعلقة بتكنولوجيات الاعلام والاتصال.
- القانون رقم 04-15 المؤرخ في 1 فيفري 2015 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين.
- القانون رقم 04-18 المؤرخ في 10 ماي 2018 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والاتصالات الالكترونية.
- القانون رقم 05-18 المؤرخ في 10 ماي 2018 المتعلق بالتجارة الالكترونية.
- القانون رقم 07-18 المؤرخ في 10 جوان 2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.
- القانون رقم 04-20 المؤرخ في 30 مارس 2020 المتعلق بالاتصالات الراديوية.

IV. فرص الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية في الجزائر

يعد التركيز على الاستثمار في القطاعات المنتجة من بين أنجح الاستثمارات، حيث أن تفعيل الاستثمار في هذه القطاعات له دور كبير في تنوع الهيكل الإنتاجي للبلد وجعله أكثر تنوعا وتوسعا بخلق قاعدة إنتاجية تحقق التعدد بدل التركيز على قطاع واحد، وكذلك فإن لدعم بعض القطاعات أهمية كبيرة كونها تحقق أهداف التنمية وتساهم في زيادة الإنتاجية وتمكن من توفير مختلف السلع محليا بتحويل المواد الأولية من شكلها الخام إلى منتجات ذات صنع جزائري محلي وكذلك تصديرها. (بوعمر، 2021)

IV. 1. الأهمية وفرص الاستثمار في القطاع الزراعي:

اهتم الكثير من المنظرين الاقتصاديين وعلى رأسهم آدم سميث بأهمية التركيز على القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات والعمالة لهذا القطاع لتحسين النمو الاقتصادي المحلي، (Rufaro, Daniel, & Paul, 2019) وقد اعتمدت الجزائر نموذجا للنمو الاقتصادي في مجال الفلاحة أعطت فيه الأولوية لترقية الاستثمار الفلاحي والصناعات الزراعية الغذائية ويمكن إظهار أهمية الاستثمار في القطاع الزراعي من خلال الفرص ذات الأولوية المتاحة والتي تطمح الحكومة إلى تحقيقها وتتلخص فيما يلي: (موقع الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، بلا تاريخ).

- تغطية الاحتياجات الغذائية الأساسية من خلال زيادة الإنتاج الزراعي والعمل على تحقيق الأمن الغذائي محليا والقضاء على التبعية الغذائية بالعمل على زيادة الإنتاجية الزراعية كما ونوعا لتغطية الاستهلاك المتزايد للمحاصيل الزراعية الغذائية (الحبوب والخضر والفواكه وغيرها) والمحاصيل الزراعية الصناعية (القطن، قصب السكر، المراعي والغابات....)، وفي سبيل تحقيق ذلك تم خلق الكثير من

فرص الاستثمار الزراعي في القطاعات الاستراتيجية كالحبوب والبقول ومحاصيل البذور الزيتية وتوفير فرص الاستثمار في تربية الأبقار من خلال مزارع متكاملة وتكثيف الزراعة في أعلاف الأنعام والعديد من الفرص الأخرى التي يتيحها الاستثمار في القطاع الفلاحي والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى رفع الإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء المحلي في البلاد. (موقع وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، بلا تاريخ).

- تطوير نموذج زراعي وريفي جديد مدفوع بالاستثمار الخاص وظهور جيل جديد من المنتجين، ما يتيح استقطاب الأيدي العاملة للقطاع ورفع دخل الأسر في المناطق الريفية وزيادة القدرة الشرائية للفلاحين.
- تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الغذائية، الزراعية والغابية وإدماج سلاسل القيمة الدولية وترقية التجارة الخارجية من خلال تحسين أداء وفعالية القطاع الزراعي بإقامة مشاريع زراعية واعدة إذ لاتزال صادرات البلاد فيما يتعلق بالمواد الغذائية ضئيلة جدا مقارنة بالواردات وهو ما يوضحه الجدول التالي:

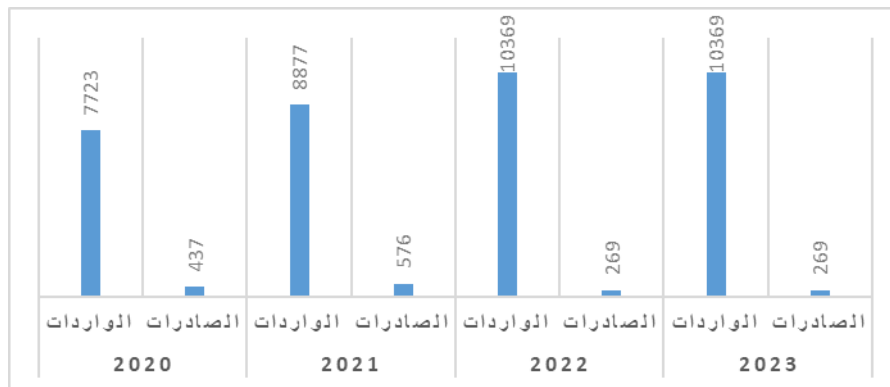
الجدول (05): تطور صادرات وواردات المواد الغذائية.

	2023		2022		2021		2020		
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	
المواد الغذائية	269	10369	269	10369	576	8877	437	7723	

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر (التطور الاقتصادي والنقدي)، 2024، ص 125

نلاحظ من الجدول تزايد قيمة الواردات خلال السنوات المذكورة بشكل واضح، بينما تزايدت قيمة الصادرات من سنة 2020 إلى سنة 2021 ثم عادت لتتخف إلى أقل من النصف في سنتي 2022 و2023 على التوالي ما يدل على ضعف صادرات المواد الغذائية في الجزائر وضعف قيمتها مقارنة بالواردات بشكل كبير ويبين الشكل أدناه بوضوح الفرق الكبير بين صادرات المواد الغذائية ووارداتها:

الشكل (01): مقارنة صادرات وواردات المواد الغذائية.



المصدر: إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم 05

- التنمية المستدامة والمتوازنة للمناطق الريفية، سيما المناطق الجبلية والصحراء، ولتحقيق ذلك قامت الجزائر بدعم وتوفير فرص الزراعة الصحراوية والجبلية حيث تناهز المساحات المؤهلة لاستقطاب المشاريع في الجنوب 1.5 مليون هكتار، (موقع وكالة الأنباء الجزائرية، 2024/09/15 12:49) كما ورد إطلاق أربع محافظ استثمارية لفائدة المكتبتين عبر المنصة الرقمية للديوان الوطني للزراعة الصناعية

بالأراضي الصحراوية تم بموجبها توفير 54 محيط للاستصلاح يشمل حوالي 64 ألف هكتار في الولايات الجنوبية استفاد منها 431 مستثمر، (موقع وكالة الأنباء الجزائرية، 2024/09/15 12:49) وتهدف هذه الفرص المتاحة لتحقيق العديد من الأهداف على رأسها الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وتوسيع مناطق الإنتاج وتكثيفه والعمل على تنوع الإنتاج لتحقيق الاكتفاء في شتى أصناف الغذاء بالإضافة إلى الحد من النزوح الريفي وترقية المناطق الريفية بإنشاء قرى عصرية وطرق تربط مناطق الإنتاج بالاستهلاك والعمل على تطوير المراكز الصحية والمؤسسات التعليمية في تلك المناطق. (الشمري)

- تحديث الزراعة من خلال دمج المنتجات ذات الصلة بالمعرفة والرقمنة والحصول على مختلف الابتكارات التكنولوجية الخاصة بالتقنية الزراعية الحديثة ومواكبة التطورات والاستفادة من كل ما هو متاح على الصعيد الدولي. (الشمري)

2.IV. الأهمية وفرص الاستثمار في القطاع الصناعي:

تعتبر الصناعة محور القطاعات الاستراتيجية وأساس كل اقتصاد لإرتباطها الكبير بكل القطاعات، وتهدف تطلعات الحكومة في القطاع إلى تحرير الإنتاج الصناعي من خلال خلق العديد من الفرص الاستثمارية والعمل على تنمية ومعالجة الكثير من النقاط والتي نوجز أهمها فيما يلي: (موقع الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، بلا تاريخ)

- تمييز الإنتاج الوطني الصناعي والزراعي والخدمات من خلال التحفيز الضريبية وتنفيذ سياسة تصنيع موجهة للصناعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة والمرتبطة بالصناعات الغذائية المختلفة وصناعة المنسوجات والجلود والخشب والأثاث ويتم تنمية كل هذه الصناعات بناء على امدادات القطاع الزراعي من مواد أولية وما يوفره من فرص استثمارية في القطاع الصناعي، حيث أحصت سنة 2022 ما نسبته 39 % من مساهمة القطاع في القيمة المضافة للصناعة، وتوظف صناعة الأغذية الزراعية قرابة 700 ألف شخص، (AFRICAN DEVELOPMENT BANK, 2023, p. 6) وفيما يلي تطور الانتاج الإجمالي والقيمة المضافة التي تقدمها الصناعات الغذائية الزراعية في السنوات الأخيرة يبينها الجدول التالي:

الجدول (06): تطور الناتج الإجمالي والقيمة المضافة التي تقدمها الصناعات الغذائية الزراعية

السنوات	2020	2021	2022	2023
الناتج الاجمالي (مليون دينار)	232722.5	259894.80	277993.7	301085.7
	1277944.1	1372695.80	1521987.2	1604363.5
	1510666,6	1632590,6	1799980,9	1905449,2
القيمة المضافة (مليون دينار)	56616.0	65498.9	71540.3	74564.3
	401110.8	427269.9	479087.2	501871.3
	457726.8	492768.9	550627.5	576435.6

المصدر: Office National des Statistiques, Activite Industrielle De 2014 – 2023, P 43

ويبين الجدول تزايداً متواضعاً في كل من مجموع الناتج الإجمالي والقيمة المضافة للصناعات الغذائية الزراعية ، كما نلاحظ تبايناً واضحاً بين القطاعين العام والخاص فعلى الرغم من أن الناتج الإجمالي والقيمة المضافة في

القطاع الخاص أكبر بكثير من الناتج الاجمالي والقيمة المضافة في القطاع العام إلا أنها تعرف تزايدا واضحا خلال السنوات المذكورة في القطاع العام مقارنة بالتزايد الطفيف في القطاع الخاص.

- تلبية الاحتياجات الوطنية وتعويض المنتجات المستوردة بمنتجات محلية الصنع لتقليل الواردات وتوفير احتياجات الصرف، والتحول من مجرد بلد مصدر للسلع الأولية إلى منتج ومصدر للسلع المصنعة، حيث لاتزال الجزائر تستورد الكثير من احتياجاتها من مواد خام وغيرها كما تعوقها الإنتاجية المنخفضة والقدرة غير الكافية لإضافة قيمة إلى منتجاتها. (AFRICAN DEVELOPMENT BANK, 2023) وهذا ما تبينه القيم أدناه بوضوح:

الجدول (07): تركيبة الواردات والصادرات حسب مجموعة المنتجات (مليون دولار)

	2023		2022		2021		2020	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
المواد الأولية	263	4037	263	4037	182	3401	71	2199
المواد نصف مصنعة	5086	9581	5086	9581	3486	7313	1287	7614
التجهيزات الفلاحية	2	204	2	204	1	247	0	198
التجهيزات الصناعية	84	8321	84	8321	188	9158	77	8697
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	111	8282	111	5282	63	6498	37	5577

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر (التطور الاقتصادي والنقدي)، 2024، ص 125.

يلاحظ من الجدول تبينا واضحا بين المواد المستوردة والمصدرة من جهة وبين الواردات والصادرات من جهة أخرى، فنلاحظ تزايدا مستمرا بالنسبة لواردات وصادرات المواد الأولية بينما تعرف المواد الأخرى تغيرات مستمرة ارتفاع ونزولا في كل من جانبي الصادرات والواردات، أما بالنسبة للفرق بين الصادرات والواردات فيمكن القول أن قيمة الواردات مرتفعة بشكل كبير مقارنة بالصادرات وذلك يمس كل المواد والسلع عموما.

- مضاعفة عدد المؤسسات الناشئة وتوجيه الاستهلاك الوطني المباشر والطلبات العمومية نحو هذا الإنتاج، وتشجيع ظهور جيل جديد من حاملي المشاريع، وفي هذا الشأن بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعة في نهاية سنة 2021 حوالي 109991 مؤسسة و115992 في نهاية سنة 2022 بزيادة قدرها 6001 مؤسسة وهو ما يمثل ما نسبته 8.53 % من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ككل، نحصي منها 71 مؤسسة عمومية تضم حوالي 7496 عامل و115921 مؤسسة خاصة.

Ministère de l'Industrie et de la Production Pharmaceutique, 2023, p. 7) وتبين هذه الزيادة

إثمار الجهود المبذولة في هذا الصدد والتطور الكبير في عدد المؤسسات الناشئة في القطاع.

- توفير فرص الاستثمار في الصناعات الميكانيكية، البحرية والطيران، بالإضافة إلى الصناعات الفولاذية والمعدنية وصناعة الكيماويات والمواد وفرص الاستثمار في الصناعات الكهربائية والإلكترونية والكهرومنزلية، وكل هذه الفرص المتاحة لها أهمية بالغة في تعزيز الاستثمار الصناعي في الجزائر والتمكين من الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية حيث تشمل الأراضي الصناعية الموجهة للاستثمار في هذا الشأن حافظة من 755 منطقة صناعية ومنطقة نشاط والتي سيتم زيادتها تدريجيا بمقدار 50 منطقة صناعية جديدة على مستوى 39 ولاية. (موقع الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، بلا تاريخ)
- الاستثمار في الصناعات التكنولوجية المتقدمة والتي توفر فرصا لها أهمية بالغة في تعزيز استخدام التكنولوجيا وخلق القيمة المضافة والترويج للصناعات الجديدة كتلك المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسيارات. (Algeria Invest, 12/26 2024/12/10)

3.IV. الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال:

يعد قطاع البريد والاتصالات من أكثر القطاعات حيوية في الاقتصاد الجزائري، وله أهمية بالغة في تعزيز اقتصاد المعرفة والبحث والتطوير والابتكار فضلا عن تسريع التحول الرقمي وتطوير الشركات التكنولوجية كما له دور محوري في تعزيز التعافي الاقتصادي وتنمية قطاعات النمو حيث يلعب قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا هاما في انشاء وخلق بيئة تكنولوجية مواتية للابتكار وتنمية الشركات الناشئة وترقية الاقتصاد الرقمي، كما توفر الرقمنة الاقتصادية فرصا كبيرة لتنمية جميع القطاعات في الجزائر وخاصة منها القطاعات الاستراتيجية. (AFRICAN DEVELOPMENT BANK, 2023, p. 8)

نظرا لأهمية القطاع تقدم صناعة الاتصالات في الجزائر فرصا استثمارية متنوعة بسبب التطور السريع للاتصالات والطلب المتزايد على خدمات الاتصالات الإلكترونية وتوسيع البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد أنشأت الدولة إطارا قانونيا يضمن الشفافية والمنافسة العادلة للمستثمرين بغية تشجيع وجذب المستثمرين الوطنيين والأجانب، (المنصة الرقمية للمستثمر، 2024)*

وتعمل الجزائر على توفير فرص استثمارية واعدة في القطاع حيث تقوم رؤية الحكومة على تطوير الهياكل الأساسية لدعم تكنولوجيات الاعلام والاتصال وتهدف بالدرجة الأولى إلى:

- تحسين جودة الاتصال لفائدة المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات العمومية، وتعميم الربط بالإنترنت ذات التدفق العالي والعالي جدا في كل مكان هي من أهم أولويات عمل الحكومة ولهذه الجهود ثمار حيث تطور عدد مشتركو الهاتف الثابت والنقال تطورا واضحا يبينه الجدول التالي:

الجدول (08): تطور عدد مشتركو الهاتف الثابت والنقال ومشتركي الإنترنت الثابت.

2023	2022	2021	2020	
1324384	5576193	5097059	4784306	مشتركو الهاتف الثابت
51522147	49018766	47015757	45555673	مشتركو الهاتف النقال
5529407	4695592	4164775	3778801	النفاذ إلى الأنترنت الثابت

المصدر: التقرير الصادر عن سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية، 2023

تظهر بيانات الجدول وجود ارتفاع ملحوظ في عدد مستخدمي الهاتف النقال، بالإضافة إلى تزايد عدد المشتركين الذين يعتمدون على الانترنت الثابت، كما سجل ارتفاع في عدد مستخدمي الهاتف الثابت خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2022، وأعقبه انخفاض كبيراً في سنة 2023 والذي قد يكون سببه تفضيل الهاتف النقال على الثابت لدى الكثير من المشتركين.

- الهوائيات والأقمار الصناعية: بالنسبة للاتصالات عبر الأقمار الصناعية فقد تم تنفيذ عدد من الإجراءات في هذا المجال لإنشاء مجموعة من المنصات التي تقدم للمستخدمين العديد من الحلول من حيث خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والأقمار الصناعية (الهاتف، المؤتمرات عبر الفيديو، تحديد الموقع الجغرافي....)
- العمل على إدخال منصة التعلم الإلكتروني والخدمات اللوجستية الإلكترونية والمصادقة الإلكترونية والعمل على إصدار الشهادات الإلكترونية التي هي ضمان الثقة في البيئة الرقمية والتي تسمح ببيئة مناه من الثقة الضرورية لتبادل المعلومات على الانترنت من خلال ضمان السرية والموثوقية والنزاهة.
- تحديث الخدمات البريدية والخدمات المصرفية الإلكترونية: حيث تسعى لتطوير خدمات ووسائل الدفع الإلكترونية وتشجيع ظهور التجارة الإلكترونية من خلال زيادة مشاركة الخدمات البريدية في الدمج الاجتماعي والمالي.
- حوسبة الخدمة العامة (الإدارة الإلكترونية): تعزيز المحتوى الرقمي المحلي وإنشاء آليات لإدارة وحوكمة الانترنت وذلك بهدف تطوير مجتمع المعلومات في الجزائر.
- أنظمة أمن بنك البيانات: العمل على تطوير مراكز البيانات وفقاً للمعايير الدولية واستغلال القدرات الوطنية للاتصالات السلكية واللاسلكية، أي كابل الألياف البصرية العابر للصحراء والكابلات البحرية والقدرات الساتلية وكل ذلك من أجل ترسيخ مكانة الجزائر كمركز إقليمي للاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيات الاعلام والاتصال.
- تطوير الاقتصاد الرقمي وتعزيز البنية التحتية الفضائية وتشجيع خلق مجتمعات التكنولوجيا والتي تعمل على البحث والتطوير في مجال الابتكار وصناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. (موقع الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، بلا تاريخ)

V. الخاتمة :

ناقشت الدراسة أهمية توجيه الاستثمارات إلى القطاعات التي أعطتها الجزائر أولوية من خلال أسلوب وصفي تحليلي ركز على تبيان فعالية القطاعات ذات الأولوية في برامجها التنموية وما للاستثمار من دور محوري في تنمية هذه القطاعات وترقيتها، حيث عمدت الجزائر إلى توفير بيئة استثمارية جاذبة يمكن من خلالها أن تحقق قفزة اقتصادية حقيقية، ويمكن القول أن الاستثمار في هذه القطاعات أصبح ضرورة ملحة وخيار فعال لبناء اقتصاد قوي ومتنوع وتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية وخلق العديد من فرص العمل وهذا كله قد أكدته نتائج الدراسة التي أظهرت أهمية هذه القطاعات وبالأخص قطاع الصناعة والزراعة وتكنولوجيا الاعلام والاتصال ودورها الفعال في خلق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد.

1.V. نتائج البحث:

خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن سياسة توجيه الاستثمارات نحو قطاعات معينة هي من أنجع السياسات الحكومية التي تتيح تنمية القطاعات الحيوية وتحقيق التنوع الاقتصادي وهي سياسات فعالة جدا خاصة عندما يتعلق الأمر ببعث النشاط في بعض القطاعات المهمشة.
- أعطت الجزائر أهمية وألوية لبعض القطاعات لمساهمتها الكبيرة في خلق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد من انتاج السلع والخدمات وتوفير فرص العمل ما يساعد في بناء اقتصاد قوي، ومن جهة أخرى يتيح زيادة الاستثمار في هذه القطاعات تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي وبالتالي التخلص من التبعية التي هي السبب الرئيسي في هشاشة الاقتصاد وضعفه.
- وفي الأخير يمثل تعزيز الاستثمار في قطاعات واعدة كقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال أولوية لتحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي لما لهذا الاندماج من أهمية كبيرة على الاقتصاد المحلي، حيث لا يمكن لأي اقتصاد أن ينمو ويتطور بمنأى عن الاقتصادات الأخرى والتي أصبحت كلها عبارة عن اقتصادات رقمية.

2.V. مقترحات البحث:

- بالنظر إلى الأهمية التي أظهرتها الدراسة حول الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية يمكن تسجيل بعض الاقتراحات وذلك لتشجيع وتفعيل الاستثمار في هذه القطاعات ومن ذلك نذكر:
- تحسين مناخ الاستثمار وذلك من خلال تبسيط الاجراءات ومكافحة الفساد وتطوير البنى التحتية.
 - توفير المزيد من التسهيلات والتحفيزات المالية والضريبية وإرساء منظومة قانونية مستقرة لاستقطاب المزيد من الاستثمارات للقطاعات ذات الأولوية خاصة الاستثمارات الأجنبية منها لدورها الكبير في نقل المعرفة والتكنولوجيا.
 - العمل على تحسين البنية التحتية الرقمية وتسريع وتيرة التحول الرقمي خاصة في القطاعات الاستراتيجية كالزراعة والصناعة لضمان أداء أفضل ومستدام.
 - تشجيع الاستثمار في الصناعات الغذائية التحويلية والاستثمارات الهادفة لدمج التكنولوجيا الحديثة في الزراعة.
 - تخصيص هيئة تعمل على متابعة نجاعة هذه الاستثمارات في تحقيق الغاية المقصودة منها وتحليل ما تقدمه من قيمة مضافة ومدى مساهمتها في الوصول للأهداف المسطرة.

3.V. آفاق البحث:

يرجى من وراء هذه الدراسة إعطاء المزيد من الأهمية لبعض القطاعات الاقتصادية وتبسيط الضوء على فعالية القطاعات الاستراتيجية ودورها الكبير في تحقيق تحول محوري في الاقتصاد الوطني، مع فتح المجال لمزيد من الدراسات للبحث في أهمية القطاعات الأخرى التي توليها الجزائر أولوية في برامجها التنموية.

VI. قائمة المراجع

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2022). المادة 26 من قانون الاستثمار رقم 18-22 المؤرخ في 24 جويلية 2022 - العدد 05.
2. آسيا بوعمره. (2021). الآليات القانونية لتفعيل الاستثمار خارج قطاع المحروقات. *مجلة /المعيار، المجلد 25 (العدد 07)، 563.*
3. الطيب قبائلي. (2012). التحكيم في عقود الاستثمار بين الدول ورعايا الدول الأخرى على ضوء اتفاقية واشنطن. *أطروحة دكتوراه قانون، 11.*
4. المنصة الرقمية للمستثمر. (2024). تم الاسترداد من فرص الاستثمار في القطاعات: [/https://invest.gov.dz](https://invest.gov.dz)
5. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2024). مناخ الاستثمار في الدول العربية.
6. حسين علي رحمان، و جواد كاظم بيداء. (2017). دور الاستثمار في تنمية القطاع الزراعي في العراق. *مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 26.*
7. حمزة محمد شاهر. (2019). ضمانات ومزايا الاستثمار وأثرها على اقتصاد الدولة-دراسة تطبيقية على الجمهورية اليمنية. *مجلة جامعة الملكة اروى العلمية /المحكمة، العدد 22، 11.*
8. حنان مناصرية. (2022). مقومات الاستثمار وأثرها على التنمية الاقتصادية-الجزائر، تونس والمغرب نموذجاً. *مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، 09 (03)، 1159.*
9. سلام منعم زامل الشمري. (بلا تاريخ). الاستثمار الزراعي في العراق ومقومات نجاحه. *كلية الادارة والاقتصاد- جامعة واسط.*
10. سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية. (2023). *التقرير السنوي 2023.*
11. مصطفى قريد، و السعيد زنات. (2017). أهمية تدابير الدعم الجبائي كعامل محفز للاستثمارات الوطنية المنتجة خارج قطاع المحروقات في الجزائر-دراسة حالة القطاع الفلاحي في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الممتدة بين 2022-2023. *مجلة اقتصاديات المال والأعمال، 312-313.*
12. موقع الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من <https://aapi.dz/ar/accueil-ar>
13. موقع وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني. (s.d). *فرص الاستثمار في الجزائر* Récupéré sur <https://www.industrie.gov.dz/>
14. موقع وكالة الأنباء الجزائرية. (2024/09/15 12:49). *الاستثمار الفلاحي: المساحات المؤهلة لاستقطاب المشاريع تناهز 1.5 مليون هكتار في الجنوب*. تم الاسترداد من <https://www.aps.dz/ar>
15. نبيل بهوري. (2019). أهمية الاستثمار في تطوير التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الدول العربية. *مجلة دفاتر اقتصادية، 10 (1)، 406.*
16. التقرير السنوي لبنك الجزائر (التطور الاقتصادي والنقدي)، 2024،

قائمة المراجع الأجنبية

1. African Development Bank. (2023). *Dialogue Note 2023-2027 And Country Portfolio-Performance Review 2023*. African Development Bank Group.

2. African Development Bank Group. (2024). *African Economic Outlook 2024-Driving Africa's Transformation-The Reform Of The Global Financial Architecture*. Group De La Banque Africaine Developpement.
3. Algeria Invest من الاسترداد تم (12:26 2024/12/10) .
https://Algeriainvest.Com/En/Discover-Algeria/Infrastructures#Railway_Network
4. Islamic Development Bank. (2022). *Annual Report On Investment Climate And Opportunities In OIC Countries 2022*. Islamic Centre For Development Of Trade.
5. Jitendra, K. S. (2023). Assessing The Impact Of Sectoral Investment On Bihar's Economic Growth. *Political Science International*, 1(1).
6. Ministère De L'industrie Et De La Production Pharmaceutique. (2023). *Bulletin D'information Statistique De La Pme*.
7. Organisation Of Islamic Cooperation. (2022). *Statistical Yearbook On Oic Member Countries 2022*. Statistical, Economic And Social Research And Training Centre For Islamic Countries.
8. Rufaro, G., Daniel, F. M., & Paul, F. M. (2019). The Impact Of Economic Sectors On Local Economic Development (Led): The Case Of The Capricorn Region,Limpopo Province, South Africa. *International Journal Of Economics And Finance Studies*, 11(2).
9. Office National Des Statistiques, Activite Industrielle De 2014 – 2023.